IDB.45/12

Distr.: General
2 May 2017
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة الخامسة والأربعون
فيينا، ٢٧-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقَّت
اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،
بما في ذلك إسهام مجلس التنمية الصناعية في المنتدى
السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧

اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

تقرير من المدير العام

تتضمن هذه الوثيقة معلومات عن مساهمة اليونيدو في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد أُعدت هذه الوثيقة تمشياً مع قراري المؤتمر العام م ع-١٥/ق-١ وم ع-١٦/ق-٢، ووفقاً لاستنتاج لجنة البرنامج والميزانية ٦/٢٠١٦ والفقرة (ه) '١' من مقرَّر المجلس م ت ص-٤٤/م-٩، حيث طُلب إلى المدير العام والأمانة تعزيز الحوار والتواصل مع ممثلي الدول الأعضاء بشأن مساهمة اليونيدو في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى (المنتدى). ويستند هذا التقرير إلى معلومات محدَّثة مقدَّمة من المدير العام بشأن تنفيذ إعلان ليما الوارد في الوثيقة GC.16/7، التي تقدم خطة عمل لدعم ورصد التقدم المحرز صوب تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، كخطوة ملموسة في إطار متابعة العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية المتصلة بالصناعة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

لدواعي التوفير، لم تُطبَع هذه الوثيقة. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرُّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.

الرجاء إعادة استعمال الورق

150517 150517 V.17-02653 (A)

أولاً- لمحة عامة

١- باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أقرَّ المجتمع الدولي بأهمية التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ويتجلى هذا بأوضح صورة في الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة، وكذلك في الغايات والمؤشرات التي تقوم عليها الستة عشر هدفاً الأخرى من أهداف التنمية المستدامة. ومن المسلَّم به على نطاق واسع أنَّ المسؤولية الرئيسية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة تقع على عاتق الحكومات. ومع ذلك، فمن الواضح أيضاً أنَّ الحكومات سوف تعتمد على مساعدة مجموعة متنوِّعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك اليونيدو، لبلوغ مستوى التغيير الجوهري المطلوب.

٢- ووفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وولاية اليونيدو، يوفِّر الإطار البرنامجي المتوسط الأجل لليونيدو للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ هيكلاً لمساهمة اليونيدو في بلوغ أهداف التنمية المستدامة ولمواءمة عملها مع تلك الأهداف، من المستوى المفاهيمي إلى المستوى البرنامجي. وقد جرى ذلك عبر وضع ثلاث أولويات مواضيعية تعكس الأبعاد الثلاثة للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة: '١' تعميم الرخاء و'٢' النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية و'٣' الحفاظ على البيئة.

٣- ويُصبح دور التصنيع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة جليًّا بوجه خاص عندما يلاحظ أنَّ مناطق العالم التي أحرزت أكبر تقدُّم في مجال الحدِّ من الفقر والجوع هي أيضاً المناطق ذات التوجهات الأكثر دينامية في مجال التصنيع. وبذلك يكون من الضروري أن تشمل مساهمة اليونيدو في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المساعدة على تعجيل النمو الاقتصادي والصناعي عبر التحفيز على إقامة المشاريع التجارية وبناء القدرات التجارية في المجال الصناعي وإقامة صناعات خضراء جديدة وضمان قدرة البلدان على الانتفاع من التجارة الدولية والتقدُّم التكنولوجي بانتهاج سياسات صناعية عصرية والتقيُّد بالمعايير والقواعد العالمية.

ثانياً- متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة وغاياتها المتصلة بالصناعة

٤- عقب اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في تموز/يوليه ٢٠١٦، بيَّنت الدورة الأولى للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أنَّ العديد من البلدان تمضي على المسار الصحيح صوب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتعمل الحكومات على التغلب على تحديات وضع سياسات تدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة وتسعى إلى الاستفادة من أوجه التآزر بين الأهداف والغايات المختلفة. ويؤكد الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦ على الاهتمام الكبير الذي توليه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لإقامة بنى تحتيه قادرة على الصمود، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة والتشجيع على الابتكار.[(١)]

(١) http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=E/HLS/2016/1&referer=/english/&Lang=A.

٥- وفي إطار متابعة واستعراض بنية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، دُعي مجلس التنمية الصناعية إلى تقديم استعراض مواضيعي عالمي للمسائل المتصلة بالصناعة في أهداف التنمية المستدامة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وستُولي اليونيدو أهمية خاصة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧ الذي سيكون موضوعه "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير". وذلك لأنَّ الهدف ٩ سيخضع لاستعراض معمَّق (إلى جانب أهداف التنمية المستدامة، ١، ٢، ٣، ٥، ١٤ و ١٧) ولأنَّ الاجتماع سيتضمن مناقشة رفيعة المستوى بشأن الحالة الراهنة للتصنيع الشامل للجميع والمستدام.

٦- وسوف تسلط اليونيدو في استعراضها المواضيعي العالمي الذي ستقدمه للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧ الضوء على أهمية التنمية الصناعية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عبر التأكيد على الآليات الرئيسية الثلاث التي تساهم من خلالها التنمية الصناعية في توليد الدخل وبالتالي في الحد من الفقر:

(أ) الآلية "المباشرة"، وهي ترمي إلى تشغيل الفقراء في قطاعات الصناعات التحويلية، مما يؤدي إلى زيادة الدخل والاستهلاك على مستوى الأسرة المعيشية؛

(ب) الآلية "غير المباشرة"، وهي تعمل عن طريق تطوير الروابط الإنتاجية داخل قطاعات الصناعات وفيما بينها. فنمو الصناعات التحويلية يؤدي بصورة أكثر تحديداً إلى إيجاد فرص عمل في قطاعات الاقتصاد الأخرى؛

(ج) آلية "التحفيز" على خلق فرص العمل، وهي تعتمد أساساً في عملها على طبيعة الصناعات التحويلية المعززة للنمو.

٧- وتساهم اليونيدو أيضاً في رصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عبر مشاركتها في لجنة الأمم المتحدة الإحصائية (اللجنة الإحصائية). وفي آذار/مارس ٢٠١٦، أقرَّت اللجنة الإحصائية قائمة مؤشرات لرصد أهداف وغايات التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واعتبرت اليونيدو قيِّمة على المؤشرات الستة المتصلة بالصناعة في إطار الهدف ٩.[٢] وقد أقرَّت اللجنة الإحصائية توصيات اليونيدو بشأن الإحصاءات الصناعية، ودعت المنظمة إلى تكثيف برامج بناء القدرات بشأن الإحصاءات الصناعية للبلدان النامية. وقد استجابت اليونيدو لهذه الدعوة بإعداد وثيقة لخطوط الأساس، ركَّزت فيها على وضع الصناعات التحويلية في العالم وقت إطلاق أهداف التنمية المستدامة وعلى توافر بيانات الرصد المستمر على المستوى العالمي. وتتصل التحديات الرئيسية المستقبلية بمواءمة التعاريف العالمية مع المتغيرات مثل العمالة وحجم الشركات، فضلا عن تصنيف البيانات حسب نوع الجنس على سبيل المثال.

٨- وعلاوة على ذلك، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ القرار ٢٤٣/٧١ المتعلق باستعراض السياسات الشامل، الذي يجري كل أربع سنوات، للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠.

(٢) http://stat.unido.org/country-profile/SDG.

وتهدف الدول الأعضاء من خلال القرار الجديد بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات إلى تمكين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من مساعدة البلدان على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال تقييم أنشطته التنفيذية وإرساء توجهات سياساتية على نطاق المنظومة.

٩- ويدعو استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ كيانات الأمم المتحدة إلى القيام، كلٌّ في إطار ولايته، بتعميم أهداف التنمية المستدامة في وثائق التخطيط الاستراتيجي الخاصة بها وفي عملها على جميع المستويات. وقد استجابت اليونيدو لهذه الدعوة بالعمل تدريجيًّا على إدماج أهداف التنمية المستدامة وغاياتها المتصلة بالمجال الصناعي في أنشطتها البرنامجية ومواءمة دورتها التخطيطية مع استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات وفقا لمقرَّر المؤتمر العام م ع-١٤/م-١٨.

ثالثاً- دور اليونيدو في خطط التنمية المستدامة العالمية والإقليمية والوطنية

١٠- تشارك اليونيدو أيضاً في عدة من المبادرات العالمية والإقليمية والوطنية من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، أعلنت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إطلاق آلية تيسير التكنولوجيا التي ترتكز على ثلاث دعائم رئيسية، هي فيما يلي:

(أ) فريق عمل مشترك بين الوكالات تابع للأمم المتحدة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد شاركت اليونيدو بشكل فعال في أنشطته وساهمت في مختلف الأفرقة العاملة التي أنشئت بغية تنفيذ المهام المسندة إليه. وعلى وجه الخصوص، ساهمت المنظمة في إعداد مسح لأنشطة الأمم المتحدة لنقل التكنولوجيا عبر إعداد مخطط مُفصل للأنشطة المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار داخل اليونيدو. وعرض هذا المخطط على فريق العمل المشترك بين الوكالات في عام ٢٠١٥، وتمَّ تحديثه وتنقيحه في عام ٢٠١٦. وتتضمن المدخلات أنشطة اليونيدو بشأن التعاون التقني وبناء القدرات على السواء. كما شاركت أيضاً المنظمة بصفة مراقب في الاجتماعات العشرية التي عقدها أعضاء الفريق الاستشاري للعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحسين تنسيق الأنشطة بين الدول الأعضاء والمستشارين ووكالات الأمم المتحدة؛

(ب) منتدى تعاوني متعدد أصحاب المصلحة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لبلوغ أهداف التنمية المستدامة (منتدى العلم والتكنولوجيا والابتكار). وقد شاركت اليونيدو في تنظيم هذا المنتدى، وحضرت أول اجتماع له في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وبالنسبة لاجتماع المنتدى المزمع عقده في ١٥ و١٦ أيار/مايو، سوف تتولى اليونيدو تيسير الجلسة المعنية "بالأولويات الرئيسية للاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار في إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار"؛

(ج) منصة إلكترونية تمثل بوابة للمعلومات المتعلقة بالمبادرات والآليات والبرامج القائمة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وبفضل هذه المنصة، تشارك اليونيدو بدور نشط

في اجتماعات فريق العمل المشترك بين الوكالات. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت اليونيدو، بصفتها هيئة قيادية معنية بتحديد وتنفيذ أنشطة تنمية القدرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، مقترحاً تجري حاليًّا مناقشته تمهيداً لتنفيذه في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ويشمل الاقتراح توفير تدريب في مجال سياسات التكنولوجيا، تتولى ريادته اليونيدو ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

١١- وهناك أيضاً فرص فيما يتعلق بالثورة الصناعية الرابعة. ويقصد بتعبير الثورة الصناعية الرابعة التطوُّرات الحاصلة في المواد الجديدة والهندسة الميكانيكية والتكنولوجيات الرقمية والبيولوجية وكذلك التكنولوجيات العصبية التي تغيِّر نظم الإنتاج وحدود الصناعات التي نعرفها اليوم. ويمكن أن تحسِّن الثورة الصناعية الرابعة الإنتاجية والقدرة على المنافسة وتزيد الكفاءة والفعالية في استخدام الطاقة والموارد وبالتالي تحمي البيئة. ويمكن أيضاً أن تزيد من فرص الانتقال إلى اقتصاد دائري، أي اقتصاد صناعي تكون فيه المنتجات عند انتهاء دورة حياتها قابلة لإعادة الاستخدام وإعادة التصنيع وإعادة التدوير.

١٢- ومنذ عام ٢٠١٣، واليونيدو توفر برامج للتدريب التنفيذي الرفيع المستوى بشأن تأثير هذه التكنولوجيات الجديدة على البلدان النامية والمتوسطة الدخل. فعلى سبيل المثال، ساهمت المنظمة في أعمال مجموعة العشرين بشأن تقييم أثر الثورة الصناعية الرابعة على البلدان النامية. وتعمل اليونيدو على تكييف تعاونها التقني في هذا السياق الجديد عبر توفير منصة لتبادل المعلومات والمعارف ونقل التكنولوجيا. ويمكن أن يؤدي عمل المنظمة دورا مهما في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة.

١٣- ويمثل مؤتمر القمة العالمي المعني بالصناعات التحويلية والتصنيع مسعى رئيسيًّا إضافيًّا لنشر المعرفة المتصلة بالثورة الصناعية الرابعة، وهو مبادرة مشتركة بين حكومة الإمارات العربية المتحدة واليونيدو تتناول المشاكل الرئيسية التي تواجه التصنيع نتيجة للثورة الصناعية الرابعة، وبخاصة المشاكل المتعلقة بالبحث والتنمية والعمالة والمهارات والمعايير. وإذ تقرُّ اليونيدو بأنَّ الثورة الصناعية الرابعة ظاهرة بالغة الاتساع والتعقد والعالمية بما يُعجز أيَّ كيان أو بلد عن الإحاطة بها بشكل أُحادي، فإنها ستواصل تيسير المناقشات والشراكات والمساعدة التقنية بين أصحاب المصلحة المتعددين بما يسمح بدفع عجلة التصنيع والتحديث الصناعي إلى الأمام.

١٤- وعلاوة على ذلك، فإنَّ اليونيدو، باعتبارها عضواً في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية (فرقة العمل المشتركة)، التي تشكلت عملاً بخطة عمل أديس أبابا لعام ٢٠١٥، ساهمت في إعداد تقرير الفرقة الذي حدَّد معالم الالتزامات والتدابير الواردة في تلك الخطة وعرض إطاراً لعملية الرصد. وتبعاً لذلك،، أعدَّ أعضاء فرقة العمل المشتركة ورقات مناقشة موجزة بشأن مجموعات الالتزامات والتدابير المحدَّدة في التقرير الافتتاحي المقدَّم من الفرقة. وتتولَّى اليونيدو تنسيق المجموعة الشاملة المعنونة "تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام"، مع المساهمات المقدمة من سائر هيئات الأمم المتحدة ومؤسساتها.

١٥- وبالإضافة إلى هذه الجهود، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١٦ القرار ٢٩٣/٧٠، وكُلِّفت اليونيدو بقيادة العمل على تنفيذ عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥).[٣] وهو ما يعزِّز وضعيتها باعتبارها مرجعا للمسائل المتصلة بالمجال الصناعي، فضلا عن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ذات الصلة. ويدعو القرار بالأخص اليونيدو إلى "وضع برنامج عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا وتفعيله وتولي زمام تنفيذه، وفقا لمقتضيات الولاية المنوطة بها ومن خلال التبرعات". كما يدعو القرار اليونيدو إلى "أن تزيد من مساعدتها التقنية المقدمة إلى البلدان الأفريقية من أجل تعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة".

١٦- وتتسق مشاركة اليونيدو في تنفيذ العقد الثالث للتنمية الصناعية مع دورها في توفير التعاون التقني والمشورة السياساتية للقارة. ومن أمثلة جهودها في هذا المجال مبادرة مجموعة العشرين لدعم التصنيع في أفريقيا وأقل البلدان نموًّا. ويستند هذا التعهد إلى التقرير الشامل، المعنون "التصنيع في أفريقيا وأقل البلدان نموًّا. تعزيز النمو وتوفير فرص العمل وتشجيع شمول الجميع والاستدامة"، الذي أعدَّته اليونيدو بناء على طلب الفريق العامل المعني بالتنمية التابع لمجموعة العشرين.

١٧- وعلاوة على ذلك، فإنَّ التصنيع هو أيضاً من بين المجالات ذات الأولوية في خطة عمل مجموعة العشرين لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبالتالي فإنَّ نشاط اليونيدو يمثل ركيزة من ركائز جميع أنشطة المجموعة المتصلة بالتنمية في الأجلين المتوسط والبعيد. وتدعم اليونيدو مجموعة العشرين عبر تقديم تحاليل بشأن تأثير التكنولوجيات الجديدة على البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا وفي أقل البلدان نموًّا.

١٨- وأخيرا، شرعت اليونيدو في العمل على مواءمة سياساتها وأنشطة التعاون التقني الخاصة بها مع أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والوطني. وتوفر المنظمة حاليا المشورة بشأن الاستراتيجية الصناعية وصكوك السياسات. كما تدعم بناء القدرات في جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والكاميرون، وكوبا، وميانمار، والمملكة العربية السعودية، والسنغال، وعمان، وفييت نام.

رابعاً- جعل اليونيدو تفي بالغرض: أدوات جديدة لتلبية الطلب المتزايد

١٩- تهتم اليونيدو بدورها الموسع في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد رفعت النظم الجديدة والإجراءات المبسطة قدرات المنظمة على تلبية الطلب المتزايد. وتشمل هذه النظم والإجراءات التالي: '١' اعتماد نموذج جديد للأعمال يساعد على رفع مقدار الخدمات؛ و'٢' توسيع برامج الشراكة القُطرية وتعميمها في المستقبل لزيادة تدفقات الموارد بغية تحقيق أثر إنمائي على نطاق أوسع. ومن شأن هذه المبادرات أن تكفل لليونيدو القدرة على الوفاء بالغرض منها عندما تتوسع في تطبيق الولاية المنوطة بها وتمكينها من تلبية توقعات الدول الأعضاء.

(٣) http://www.unido.org/fileadmin/user_media_upgrade/Worldwide/Offices/AFRICA/third_industrial_development_decade.pdf.

٢٠- ويشير نموذج الأعمال الجديد بشكل أخص إلى الصيغة المطورة لنموذج التنفيذ الوطني التي استحدثت في عام ٢٠١٧. ويستند هذا النموذج إلى عقد شراكة مع كيان محلي يتلقى التدريب على الإجراءات والعمليات الخاصة باليونيدو ويصبح بعد ذلك شريكاً تنفيذيًّا تفوض له سلطات كاملة، ويُمنح حق الوصول إلى نظام اليونيدو المركزي لتخطيط الموارد، ويمكنه إجراء معاملات بشكل مستقل، مثل تعيين الخبراء أو شراء المعدات أو تنظيم برامج تدريب، ويتمُّ كل ذلك بطرائق شفافة وآمنة وقابلة للتتبع.

٢١- وبعد سنتين من تنفيذ نهج برنامج الشراكة القُطرية أخذ هذا النهج يدر فوائد ملموسة، ففي إثيوبيا مثلا، أدَّت دراسة الجدوى التي قامت بها اليونيدو بشأن مجمعات الأغذية الزراعية المتكاملة إلى اتخاذ حكومة إثيوبيا في عام ٢٠١٦ قرارا باستثمار ٣٠٠ مليون دولار من أجل تعزيز البنى التحتية العمومية في المواقع الأربعة المختارة. كما وفرت الدراسة خلفية ملائمة لمنتدى الاستثمار التجاري الزراعي المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الذي اجتذب ١ ٢٠٠ مشارك (بما في ذلك ٢٠٠ شركة أجنبية) وأفرز أكثر من ١٥٠ اتفاقًا تجاريًّا بين المنشآت.

٢٢- وبالإضافة إلى ذلك، حققت التعديلات التنظيمية لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، مزيداً من المواءمة الواضحة بين هيكل أمانة اليونيدو والأبعاد الثلاثة للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وكان نصف حجم المساعدات التقنية التي قدَّمتها اليونيدو في عام ٢٠١٦ موجها إلى تعزيز التصنيع المستدام. وأمَّا النصف الآخر فقد وزِّع بالتساوي بين تعزيز التصنيع الشامل للجميع وزيادة إسهام القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي. ويعكس هذا التوزيع إلى حدٍّ كبير توافر التبرعات لدعم كل من الأبعاد الثلاثة.

٢٣- وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، فإنَّ نسبة ٣٨ في المائة من إجمالي الخدمات في ٢٠١٦ كانت موجهة إلى أفريقيا، بما في ذلك الدول العربية الأفريقية، مما يجعل هذه المنطقة أكبر مستفيد من المساعدة التقنية المقدَّمة من اليونيدو. وتتبعها آسيا والمحيط الهادئ، التي اجتذبت جنبا إلى جنب مع الدول العربية في غرب آسيا، ٣١ في المائة من الخدمات المقدَّمة من اليونيدو. واستهدف الثلث المتبقي من المساعدة التقنية كلاًّ من أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، فضلا عن البرامج العالمية والأقاليمية.

خامساً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

٢٤- لعلَّ المجلس يودُّ أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.